

معتصم حمادة*

اللاجئون الفلسطينيون في سورية: الواقع والتحويلات والاحتمالات

نشرت "مجلة الدراسات الفلسطينية" في عددها السابق (العدد ١٠٣، صيف سنة ٢٠١٥) ملفاً عن مخيم اليرموك، في مسعى للإضاءة على جوانب غير متداولة، أو غير واضحة، في قصة المخيم واللجوء الفلسطيني، وتأثرهما بالأزمة التي تعصف بسورية منذ ٤ أعوام. وهذه المقالة التي أرسلت إلى هيئة التحرير، تحاول تقديم صورة مختلفة للوضع الفلسطيني خلال الأزمة السورية.

وقد برزت، على المستوى السياسي، هشاشة الحالة الفلسطينية في سورية، وافتقارها إلى موقف موحد يمكّنها من إدارة سياسة تساعد في تخفيف أعباء وتداعيات الأزمة التي تضرب سورية منذ ٤ أعوام، عن كاهل الحالة الشعبية الفلسطينية. وانقسمت الحالة السياسية، ممثلة في الفصائل، إلى ثلاثة اتجاهات:

١ - الاتجاه الأول، مثلته فصائل التحالف الوطني الفلسطيني، بدعوتها إلى الانخراط في القتال إلى جانب النظام السوري ضد معارضيه، بما في ذلك تجنيد الشبان والمتطوعين الفلسطينيين داخل المخيمات، وتشكيل ما يسمى اللجان

انعكست

الأزمة السورية على الحالة الفلسطينية داخل سورية، بتجليات متنوعة على الصعيد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والثقافية، وما زالت تداعياتها تفعل في الجسم الفلسطيني، في تطور يؤكد يوماً بعد يوم، مدى التشابك بين الحالتين الفلسطينية والسورية، وصعوبة معالجة الحالة الفلسطينية في سورية، وإخراجها من دائرة التأثير بالأزمة السورية.

* كاتب فلسطيني، وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

موقفه، في محاولة لبناء موقف وسطي، كالقول: السلاح في المخيمات لضبط أمنها الداخلي، ولا سيما في ظل انهيار المنظومة الأمنية لمخافر الشرطة، وشل قدرتها على أداء وظائفها. وقد استمر هذا التردد إلى أن وقعت نكبة مخيم اليرموك، في ١٧/١٢/٢٠١٢، والتي أوضحت مدى خطورة الزجّ بالحالة الفلسطينية في الأزمة السورية، وأكدت مدى فداحة الخسارة التي تكبدها الفلسطينيون ثمناً لمثل هذه السياسة المتهورّة.

ولا بد هنا من التأكيد أيضاً، أن الاتجاه الثالث المتمثل في الدعوة إلى تحييد المخيمات والحالة الفلسطينية في سورية، وجد صعوبة في شق طريقه في ظل قعقعة السلاح، وفي ظل الرهانات المتسارعة على احتمال انهيار وشيك للنظام والدولة، وما أحدثته هذه الرهانات من أجواء في صفوف الفلسطينيين، وصلت إلى حد تبرير الموقف بسلسلة من التحليلات السياسية، بعضها يدعو إلى دعم الدولة وفاء من الشعب الفلسطيني لما قدمته له من خدمات وحسن ضيافة على مدى أعوام اللجوء وباعتبارها عنصراً رئيسياً في محور "المقاومة والممانعة"، والبعض الآخر يدعو إلى دعم المعارضة المسلحة وفاء منه للشعب السوري الذي احتضن الشعب الفلسطيني، ومن موقع الانحياز إلى الربيع العربي والحراك الشعبي في نضاله من أجل حقوقه في الديمقراطية والكرامة الوطنية.

ولعل الحالة الفلسطينية لم تحسم أمرها في سورية حتى الآن، وما شهدته من فوضى سياسية في مطلع نيسان / أبريل ٢٠١٥ عند دخول "داعش" إلى اليرموك، يؤكد ذلك.

* * *

قبل نكبة اليرموك في ١٧/١٢/٢٠١٢،

الشعبية تحت شعار الدفاع عن المخيمات ضد مسلحي المعارضة. وتم ذلك بالتنسيق التام مع الأجهزة الأمنية المعنية، ومباركتها، فبدأ كأن هذه الفصائل، عبر أعداد قليلة من المسلحين، وبأسلحة فردية وخفيفة، تولّت تغطية مناطق المخيمات التي هي على تماس مع مناطق المسلحين، كما هي الحال في مخيم اليرموك، وسبينة، وتجمّع حجيرة، ومخيم خان دنون، وخان الشيخ.

٢ - الاتجاه الثاني، مثلته حركة "حماس" التي أعلنت انحيازها إلى جانب حلفائها في حركة الإخوان المسلمين. وتمثل ذلك في مغادرة قيادة الحركة دمشق نحو عواصم عربية أخرى، وانخراط عناصر من الحركة في المعارك المسلحة ضد الجيش السوري واللجان الشعبية، وصولاً إلى بناء تشكيلات عسكرية معارضة من الفلسطينيين، على غرار "أكناف بيت المقدس" في مخيم اليرموك لاحقاً، والتي تولى قيادتها كوادر من "حماس".

٣ - الاتجاه الثالث، مثلته فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) في تبنيها سياسة تحييد الحالة الفلسطينية، والمخيمات في سورية، والحفاظ عليها خالية من السلاح والمسلحين، لتكون مناطق أمن وأمان لسكانها وللنازحين إليها من مناطق الجوار، وحمايتهم، وتأمين مستلزماتهم الإغاثية، تأكيداً للروح القومية التي يتحلى بها الشعب الفلسطيني، واعترافاً بالعرفان لما قدمه له الشعب السوري، ومن دون تمييز بين اتجاه معارض أو موال للنظام والدولة.

وهنا نفتح مزدوجين لنقول إن فصائل م. ت. ف. تأخرت، للأسف، في بلورة سياسة موحدة إزاء مسألة السلاح والمسلحين، ولا نذيع سراً إذا قلنا إن البعض تردد في حسم

سكانه منه، كثافة سكانية غير معهودة، وشهدت مدارسه ومساجده ومستودعاته وحدائقه اكتظاظاً بالنازحين الذين لم تتوفر لهم مساكن لدى أقاربهم أو معارفهم، وتدفق إليه اللاجئون من كل مكان، وخصوصاً أن مجموعات المتطوعين لتوفير الإغاثة للمحتاجين نشطت فيه.

نكبة اليرموك في ٢٠١٢/١٢/١٧ شكلت مفصلاً في مسار الحالة الفلسطينية في سورية

اليرموك، كما هو معروف، ليس مجرد مخيم، بل إنه أيضاً ذلك القلب النابض بالوجود الفلسطيني في سورية، من دون أن يقلل هذا من قيمة بقية المخيمات وفعاليتها. ففيه كانت تتمركز مراكز النشاط والفعل السياسي والاجتماعي والثقافي الفلسطيني، وكذلك النخب من الفئات الوسطى من أطباء ومهندسين ومقاولين ورجال أعمال وصيادلة وصاغة ومثقفين وأكاديميين. كما أنه كان يشكل نقطة مركزية لامتداداته المجاورة من الفلسطينيين في الحجر الأسود، وحي التضامن، وبلدات ببيلا وبيلا، ودف الشوك والزاهرة وحي الميدان. وبالتالي، فإنه كان يتجاوز حدوده كمخيم للاجئين ليشكل محوراً مركزياً في حياة الوجود الفلسطيني في سورية، ولذلك، لا غرابة في أن تؤرخ فترة ما بعد ٢٠١٢/١٢/١٧ لمرحلة جديدة للوجود الفلسطيني في سورية، تختلف عما سبقها من مراحل، ففيها أصاب التشرد والنزوح ٦٠٪ تقريباً من اللاجئين الذين فقدوا منازلهم ومآويهم، ومصادر رزقهم وأملاكهم، وفيها فقد كثيرون رأس مالهم ومدخراتهم كاملة، ويقلقهم كثيراً سؤال المستقبل إلى جانب سؤال الحاضر، ولا

أصيبت مخيمات أخرى بنكبات مماثلة، منها مثلاً مخيم درعا الذي غادره سكانه بشكل نهائي بعدما تعرّض للقصف بمختلف صنوف الأسلحة في ظل المعارك التي دارت في المدينة والمناطق المجاورة. وكذلك مخيم سبينة قرب دمشق الذي استولى عليه المسلحون، ثم استعادته النظام، وما زال حتى الآن خالياً من السكان تماماً، لوقوعه في منطقة عسكرية مغلقة من طرف الجيش السوري. ومخيم الرمل في اللاذقية الذي شهد اشتباكات ساخنة خلال فترة معنية ألحقت به أضراراً جسيمة. والشيء نفسه ينطبق على مخيم خان الشيخ الذي غادره معظم سكانه لوقوعه في منطقة ساخنة. وما زال سكان مخيم خان دنون جنوبي دمشق عرضة للترحيل إذا ما امتدت إليه نيران الاقتتال، من دون أن نتجاهل آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا من منازلهم في مدن جوبر، ودوما، وحرستا، والمليحة، وحجيرة، وداريا، والحجر الأسود، والقدم. أمّا في الشمال، فشهد مخيم حندرات نزوحاً كاملاً للسكان، لوقوعه في مناطق اشتباكات، بينما الخطر ما زال يحيط بمخيم النيرب في ظل الوضع العام في حلب عاصمة الشمال، فضلاً عن النكبات التي لحقت بآلاف الفلسطينيين من سكان المدينة.

هذه النكبات مجتمعة لم تترك أثراً في الجسم الفلسطيني بالقدر الذي فعلته نكبة اليرموك. ففي ظل الاستقرار النسبي الذي عاشه اليرموك، توفرت القدرة السياسية والمادية على إغاثة اللاجئين الفلسطينيين النازحين من مناطق الاشتباكات والقتال، إذ بقي اليرموك ملجأ للجميع، وكذلك مخيم حماة ومخيم حمص في وسط سورية. لذلك شهد اليرموك، في الأيام الأخيرة قبل نزوح

سورية، يتعدى الجانب القانوني، في ظل عدم الإحساس بالحاجة إلى مثل هذه المؤسسات. فالتعليم كان مجانياً للفلسطينيين، منذ أعوامه الأولى حتى مراحلها العليا، وكذلك العلاج والاستشفاء. واللاجئ الفلسطيني يتمتع بالحقوق الاجتماعية والمدنية التي يتمتع بها المواطن السوري، بما في ذلك حق الوظيفة في المؤسسات الرسمية، وحق العمل، والتملك، ما عدا الجانب السياسي، كالترشح والانتخاب.

وكشفت نكبة المخيم، وانهايار المؤسسات الخدماتية السورية، هشاشة المجتمع المدني، وهشاشة قدرته على النهوض مرة أخرى اعتماداً على الذات، ولذلك تحول النزوح خارج سورية، إلى الحل "الأفضل" لمواجهة النكبة. ففي الجنوب جرت الهجرة إلى الأردن، وفي الشمال إلى تركيا، وفي الوسط والغرب إلى لبنان، كمحطة انتقالية للهجرة إلى أوروبا خاصة، والخارج عامة. ولذلك يمكن الحديث عن أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ نازح فلسطيني من سورية، داخل البلد وخارجه، منهم ما لا يقل عن ٤٥,٠٠٠ في لبنان، ومنهم ما لا يقل عن ٧٥,٠٠٠ في الخارج (أوروبا؛ مصر؛ الجزائر؛ غزة، وغيرها). ولعل ما شجع اللاجئين الفلسطينيين على النزوح إلى لبنان، تلك الوفرة من المؤسسات الاجتماعية التي أعدت على النازحين المساعدات العينية والمالية، ولولا الإجراءات الرسمية اللبنانية التي حدثت من حركة النزوح الفلسطيني إلى لبنان، لارتفع عدد النازحين في هذا البلد الصغير أضعافاً مضاعفة.

وحدها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ("الأونروا") أدت دوراً ملموساً ومهماً في إغاثة النازحين من اللاجئين

سيما في ظل ضبابية ترخي بظلالها على الوضع ولا توشر إلى حلول قريبة، ولا حتى إلى حلول آنية للقضايا اليومية المباشرة، فيما يتعلق بالحاجات المعيشية للاجئين النازحين المشردين عن مخيماتهم وأماكن سكنهم.

* * *

لقد كشفت نكبة اليرموك هشاشة المجتمع المدني الفلسطيني الذي تبين أنه مجتمع عار من عناصر الصمود والثبات الاجتماعي. فالاتحادات الشعبية الفلسطينية، كاتحاد العمال، والمرأة، والمعلمين والأطباء والصيادلة والمحامين، وغيرها، تبين أنها مجرد واجهات سياسية غابت أطرها أو هيئاتها المنظمة عن الوجود، وعن أي فعل للحد من تأثير النكبة في الحالة الفلسطينية. وهذه الهيئات والأطر لم تتميز من الحالة الشعبية العامة، لا في تماسكها، ولا في قدرتها على الفعل للحد من المأساة. كذلك تبين أن الحالة الفلسطينية في سورية تفتقر إلى المؤسسات الأهلية، في مختلف ميادين العمل الاجتماعي الإغاثي والطبي والتربوي والاجتماعي، وغيره. ولهذا الأمر أسبابه التي تتمثل أولاً في طبيعة النظام السياسي في سورية، والذي لا يتيح بناء مثل هذه المؤسسات، لا على الصعيد السوري (ما عدا الاتحادات الوطنية السورية كالعمال والمرأة والطلاب وغيرها)، ولا على الصعيد الفلسطيني. فما ينطبق على السوري ينطبق بالضرورة على الفلسطيني. وقد أدت الدولة بمؤسساتها دوراً في تغييب الحاجة إلى مثل هذه المؤسسات من خلال الخدمات التي كانت توفرها للحالة الشعبية، السورية والفلسطينية على السواء. ولذلك يمكن القول إن انتفاء المنظمات الأهلية الفلسطينية في

الثالث باللجان الشعبية المشكلة من أطراف التحالف الفلسطيني [القيادة العامة؛ الصاعقة؛ الانتفاضة؛ النضال (عبد المجيد)] الموجودة عند مدخل المخيم. وبالتالي، وقع المخيم تحت سيطرة ثلاثة أطراف هي: النصر؛ داعش؛ اللجان الشعبية. وشهد المخيم اشتباكات، وعمليات قصف جوي، أدت إلى إلحاق مزيد من الأضرار به، وهو الذي تعرضت منازلها على مدار الأشهر الماضية، لنهب شامل لمحتوياتها على يد المسلحين، وانهارت بنايات كاملة بفعل الأعمال الحربية، حتى إن أحياء كاملة، كحي الفدائيين في المخيم [وهو أساس المخيم القديم]، دُمّر كاملاً، بفعل الاشتباكات التي دارت فيه. حادثة اجتياح المخيم من قبل "داعش"، كشفت مرة أخرى هشاشة الحالة السياسية الفلسطينية، وافتقار الفلسطينيين في سورية إلى مرجعية سياسية تدير شؤونهم وتتخذ القرارات الصائبة.

فقد سارع بعض الأطراف إلى الدعوة إلى ما سمّاه "فتح ممر آمن" لإخراج السكان من المخيم، متعامياً عن خطورة ذلك، لأن من يخرج لا يعود، فضلاً عن أن مخيماً بلا سكان، هو العنوان الأكثر ملاءمة لتدميره عن بكرة أبيه. وبدلاً من الحديث عن انسحاب المسلحين، وعودة اللاجئين، صار الحديث عن إخراج السكان. والمفارقة أن السكان رفضوا هذا الحل، وتمسكوا بمنازلهم، ولم يغادر المخيم أكثر من ٥٠ شخصاً، في أحسن الأحوال، هم عائلات لعناصر في "الأكناف" التحقت باللجان الشعبية.

وأثارت زيارة أحمد مجدلاوي لسورية، ممثلاً القيادة الفلسطينية، عاصفة من الفوضى والتخبط، إذ سارع إلى الإعلان عن وقف الحوار مع المسلحين، ووقف

الفلسطينيين، من دون أن يعطينا ذلك من القول إن هذه المساعدات الإغاثية، على أهميتها، لم تشكل حلاً كافياً لمسألتي النزوح، وافتقار المأوى ومصدر الرزق والأمل. فالوكالة، وتحت سقف دعم المانحين، تقدم للاجئين في سورية، ومن دون استثناء ولا تمييز بين نازح ومستقر، مساعدات دورية عينية ومالية، وهي مثابرة على ذلك. ويمكن القول إن مساعدات الوكالة تشكل القسم الأهم مما يتلقاه اللاجئون من إغاثة. أمّا م. ت. ف. فلم تقدم للاجئين، خلال أربعة أعوام من الأزمة السورية، سوى مساعدة لمرة واحدة لم تتجاوز العشرة دولارات للشخص الواحد، وهي مساعدة هزيلة، ومثيرة للخيبة، أثارت سخط اللاجئين، وحفرت هوة بينهم وبين المنظمة وفصائلها.

* * *

في ١ نيسان / أبريل الماضي اجتاح مسلحو "داعش" مخيم اليرموك بالتواطؤ مع مقاتلي جبهة النصر، ودارت اشتباكات بينهم وبين "أكناف بيت المقدس"، قبل أيام قليلة من لقاء كان سيعقد بين "الأكناف"، والدولة، وممثلين عن م. ت. ف. للوصول إلى اتفاق هدنة يمكن من خلاله إحداث انفراجة في أوضاع المخيم الذي ما زال يسكنه نحو ١٨,٠٠٠ لاجئ، من أصل ١٦٠,٠٠٠ تقريباً. واعتُبرت هجمة داعش محاولة لإحباط الاتفاق، كي لا تحاصر "داعش" في الحجر الأسود، معقلها الرئيسي.

ونتيجة هذه الهجمة انفرط عقد "الأكناف" الذين فرّ بعضهم مع عائلاتهم إلى المناطق المجاورة، والتحق بعضهم الآخر بـ "داعش"، بينما التحق البعض

الضرورية للتجمعات الجديدة من اللاجئين الفلسطينيين الذين انتشروا في القرى والبلدات السورية، كالكسوة، وقدسيا وضاحيتها، ودمر، وخربة الشياب، وجديدة الفضل، والدحاديل، وجرمانا، وكفرسوسة، والزاهرة، وغيرها.

ومن الآثار الخطرة التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني في سورية، حركة الهجرة الواسعة بين أبنائه، وقد طالت بشكل بارز الفئات الوسطى، من مهنيين على اختلاف مهنتهم (محامون؛ معلمون؛ أطباء؛ مهندسون؛ صيادلة؛ تجار؛ رجال أعمال؛ مقاولون)، وهي الفئات النشطة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً في المجتمع الفلسطيني. وهجرة هذه الفئة الدائمة إلى الخارج، والبحث عن أسباب الاستقرار في المطارح الجديدة، من شأنهما أن يمزقا النسيج الاجتماعي الفلسطيني في سورية، ويضعفاه ويشواهه ويُفقداه العديد من عناصر قوته وحيويته السياسية والاجتماعية والثقافية. ويسود الاعتقاد أن إمكان عودة هؤلاء إلى سورية، سيبقى رهناً، ليس فقط بعودة السلام إلى هذا البلد الجريح، بل باستعادته عافيته أيضاً، وهذه المسألة، في الحسابات المعروفة، معقدة وشديدة الصعوبة، الأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد أن الهجرة التي تلت النكبة الفلسطينية في سورية ستطول، وربما شهدت نمو جيل أو أكثر، في بلاد المهجر، بما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية وتطورها.

كما طالت الهجرة بشكل واسع، عنصر الشباب من أبناء الشعب الفلسطيني. لقد باتت ظاهرة عادية أن تنقسم العائلات الفلسطينية في سورية، بين كهول ما زالوا حتى الآن يكابدون صعوبة العيش في ظل الأزمة القائمة، وبين أجيال

إجراءات المصالحة، ودعا إلى تحضير القوى العسكرية لاستعادة المخيم من "داعش"، الأمر الذي سبب هيجاناً لدى التيارات الفلسطينية الداعية إلى الانخراط في القتال. كما صدر عن بعض قيادات في فصائل م. ت. ف. تصريحات مماثلة رأيت في الحل العسكري السبيل الوحيد لاستعادة المخيم، ودعت إلى إخراج السكان من المخيم، لتطهيره من المسلحين، ثم يعود سكانه إليه. ورفضت أطراف أخرى مثل هذه السياسة لإدراكها أن الأمور لا يتم تقريرها في الاجتماعات الفلسطينية، وإنما في غرفة عمليات الجيش السوري المسؤول عن إدارة المعارك في البلد. فضلاً عن ذلك فإن الفصائل الفلسطينية الناشطة في سورية لا تملك بنية قتالية (لأسباب موضوعية)، علاوة على أن هذه الخطوة ستفتح الباب للزج بالحالة الفلسطينية في أتون الأزمة السورية، ليس في اليرموك وحده، بل أيضاً على جبهات القتال كافة.

وبقي الجدل محتدماً في صفوف الفصائل الفلسطينية إلى أن صدر بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أعاد التأكيد بشأن تحييد الحالة الفلسطينية في سورية، وعدم الزج بها في الأزمة، ودعوة المسلحين إلى الانسحاب من المخيمات، ومنها مخيم اليرموك، وعودة سكانها إليها.

* * *

لم تتوقف آثار النكبة الفلسطينية في سورية عند حدود ما وقع حتى الآن. فهناك نتائج وتداعيات لم تظهر بسبب الانشغال بقضايا أكثر أهمية مثل توفير الإيواء والمساعدات والإغاثة للنازحين، والبحث عن المفقودين، وتوفير الخدمات

الشباب الذين هاجروا لأسباب أمنية واقتصادية واجتماعية، الأمر الذي ينبئ بأن هجرة هؤلاء الشباب ستدوم طويلاً، وستوقع خللاً في البنيان العمري والسكاني للاجئين الفلسطينيين في سورية. ولهذا الأمر انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، بما في ذلك انعكاسه على حركة الزواج، ذلك بأن عدد الفتيات في العائلات الفلسطينية يتجاوز كثيراً عدد الشبان. وقد شهدنا مثل هذه الظاهرة سابقاً في مخيم الرشيدية في الجنوب اللبناني، في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي، والحرب على المخيمات طوال ثمانينيات القرن الماضي، حين، وبفعل الهجرة إلى الدول الإسكندنافية بصورة خاصة، هرباً من الحصار والمضايقات، اختل الميزان لمصلحة الفتيات، بحيث أصبح المعدل هو ٧ فتيات في مقابل شاب واحد. ولذا، يمكن لأي دارس اجتماعي أن يلاحظ بسهولة ظاهرة العنوسة تغزو العديد من العائلات الفلسطينية في مخيم الرشيدية وفي غيره من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الأمر الذي ساهم في تعزيز الانزياحات الفكرية في المجتمع الفلسطيني لمصلحة الفكر الغيبي والتيارات الإسلامية، تعويضاً عن حالة الحرمان الاجتماعي التي تمثلها العنوسة، وخصوصاً في الأوساط ذات الجذور الريفية بين اللاجئين الفلسطينيين.

كذلك، من تداعيات النكبة على اللاجئين في سورية، وفي ظل الأزمة التي عصفت بالبلد، أن الدولة السورية علقت لفترة بعض القوانين التي كانت في مصلحة الفلسطينيين، ومنها، على سبيل المثال، وقف توظيف الفلسطينيين في الوظائف العامة، وحصرتها في المواطنين السوريين، وكذلك وقف بعض الخدمات الاجتماعية

الأخرى، كالعلاج في بعض مؤسسات الهلال الأحمر السوري. ولأن الدولة السورية، كعادتها، لا تفسح عن أسباب قراراتها، فإن سيل الشائعات بات هو البديل في تفسير هذه الإجراءات. ولعل أكثر الشائعات خطورة هي القائلة إن الإجراءات الرسمية السورية هي ردة فعل على مواقف حركة "حماس" من الأزمة السورية، وانحيازها إلى جانب معارضي النظام والمسلحين في حركة الإخوان المسلمين. ولا يحتاج الأمر إلى شرح كثير كي نصور ردة الفعل السلبية لدى فئات واسعة من مؤيدي النظام ضد خطوات "حماس"، وهو ما يؤكد حدوث شرح في العلاقات المجتمعية الفلسطينية - السورية. لكن يمكن القول إن هذا الشرح ضاق كثيراً بعد التحاق آلاف الشبان الفلسطينيين، في وقت لاحق، باللجان الشعبية وقوات الدفاع الوطني، إلى جانب الجيش السوري، بعد بروز "داعش"، وخطرها على الجميع، وبعد أن تولدت قناعة، ومزاج شبه طاغ، بأن الدولة هي الملاذ الوحيد القادر على حماية المواطنين من خطر الفوضى وخطر الإرهاب الداعشي وغيره.

ولعل من الأمور المثيرة للقلق لدى اللاجئين الفلسطينيين في سورية، هو السؤال عن المستقبل، وهو يتكون من شقين: الأول مرتبط بمصير البلد نفسه وما سترسو عليه الحلول السياسية للأزمة، وطبيعة النظام الذي سينشأ فيه، وطبيعة العلاقة مع الحالة الفلسطينية، في ظل المستجد. ولذلك لا غرابة أمام الغموض الذي يسود الأجواء، وعدم القدرة على توفير إجابات واضحة، أن يسود مزاج لدى أغلبية الفلسطينيين، بالأحرى، في تغيير النظام واستبداله بنظام جديد، تحسباً لما يمكن أن يحمله هذا الأمر في طياته من سلبيات.

الشباب الذين هاجروا لأسباب أمنية واقتصادية واجتماعية، الأمر الذي ينبئ بأن هجرة هؤلاء الشباب ستدوم طويلاً، وستوقع خللاً في البنيان العمري والسكاني للاجئين الفلسطينيين في سورية. ولهذا الأمر انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، بما في ذلك انعكاسه على حركة الزواج، ذلك بأن عدد الفتيات في العائلات الفلسطينية يتجاوز كثيراً عدد الشبان. وقد شهدنا مثل هذه الظاهرة سابقاً في مخيم الرشيدية في الجنوب اللبناني، في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي، والحرب على المخيمات طوال ثمانينيات القرن الماضي، حين، وبفعل الهجرة إلى الدول الإسكندنافية بصورة خاصة، هرباً من الحصار والمضايقات، اختل الميزان لمصلحة الفتيات، بحيث أصبح المعدل هو ٧ فتيات في مقابل شاب واحد. ولذا، يمكن لأي دارس اجتماعي أن يلاحظ بسهولة ظاهرة العنوسة تغزو العديد من العائلات الفلسطينية في مخيم الرشيدية وفي غيره من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الأمر الذي ساهم في تعزيز الانزياحات الفكرية في المجتمع الفلسطيني لمصلحة الفكر الغيبي والتيارات الإسلامية، تعويضاً عن حالة الحرمان الاجتماعي التي تمثلها العنوسة، وخصوصاً في الأوساط ذات الجذور الريفية بين اللاجئين الفلسطينيين.

كذلك، من تداعيات النكبة على اللاجئين في سورية، وفي ظل الأزمة التي عصفت بالبلد، أن الدولة السورية علقت لفترة بعض القوانين التي كانت في مصلحة الفلسطينيين، ومنها، على سبيل المثال، وقف توظيف الفلسطينيين في الوظائف العامة، وحصرتها في المواطنين السوريين، وكذلك وقف بعض الخدمات الاجتماعية

المعنية في م. ت. ف.، بناء عليه نقترح:

- (١) ضرورة تشكيل هيئة وطنية عليا من أعضاء في اللجنة التنفيذية، تكون لها امتداداتها في سورية من ممثلي الفصائل، والناشطين في المجتمع المحلي لبحث الملفات الناشئة عن النكبة، ووضع خطط عمل لها.
- (٢) تأسيس صندوق وطني خاص بالحالة الفلسطينية في سورية، تموله الدول العربية والجهات المانحة، وتديره هيئة وطنية ولجان اختصاص، من أصحاب الكفاءة والشخصيات المعروفة بنزاهتها ونظافة كفها، بعيداً عن أي محاباة أو زبائنية، وبعيداً عن أي عصبية فئوية أو جهوية أو حزبية أو تنظيمية.
- (٣) الضغط على وكالة "الأونروا" لتحويل مساعداتها المتقطعة إلى مساعدات شهرية وثابتة بحيث تؤمن دخلاً شهرياً للحالات المعوزة ولمن فقدوا مصادر رزقهم.
- (٤) إعادة رسم خريطة توزيع مراكز الوكالة بما ينسجم مع إعادة انتشار اللاجئين النازحين عن مخيماتهم وأماكن سكنهم.
- (٥) توفير آلية قانونية لبحث قضايا الموقوفين لدى الدولة، وإحالتهم إلى القضاء والبت في أوضاعهم بالسرعة الممكنة.
- (٦) توفير آلية معينة تتيح للنازحين العودة إلى المخيمات التي باتت تحت سيطرة الدولة وإدارتها، كمخيم سبينة على سبيل المثال.
- (٧) إيجاد آلية لمتابعة مستمرة للبحث في حل سلمي لمخيم اليرموك، يقود إلى إخلائه من المسلحين، ورجوع سكانه إليه، واستعادته الأمن والأمان، وضمان تحييده، هو وباقي المخيمات، وفتح ملفات إعادة الإعمار والتعويض على المتضررين.

ولا نبالغ إذا قلنا إن السياسة التي تتبناها السلطة الفلسطينية في إصرارها على تحييد الحالة الفلسطينية، تجد ارتياحاً في صفوف الفلسطينيين، وهو ارتياح ينسحب أيضاً على سياسات الفصائل الفلسطينية التي اعتمدت سياسة التحييد وما زالت تتمسك بها على الرغم من التطورات كافة.

الثاني يتعلق بإعادة إعمار ما دمرته الحرب في سورية، فالدمار لحق بمخيم اليرموك خاصة، وبقية المخيمات عامة، وكذلك بأملأك الفلسطينيين في البلدات والأحياء السورية (دوما؛ جوبر؛ زملكا؛ عربين؛ حرستا؛ إلخ). وفي ظل الأزمة المالية التي تعانيتها السلطة، وتعثر إعمار مخيم نهر البارد، وكذلك إعمار قطاع غزة (بما في ذلك ما دُمر في سنة ٢٠٠٨)، يسود اعتقاد واسع أن المخيمات لن يعاد بناؤها مرة أخرى، وأن إعادة البناء، إن حدثت، لن تُعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه سابقاً من ازدهار واستقرار وطمأنينة أمنية واقتصادية واجتماعية، ولذا لا غرابة في أن تكون الهجرة هي السبيل الوحيد المتوفر أمام عدد كبير من اللاجئين في سورية، لحل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وللشروع من جديد في بناء مستقبل آخر، بعدما باتت آفاق المستقبل في سورية، وفق تقديرهم، شبه مغلقة.

* * *

نفترض أن على القيادة السياسية الفلسطينية أن تتعامل مع قضية اللاجئين في سورية باعتبارها واحدة من القضايا الوطنية الكبرى التي توازي في أهميتها قضية القدس، وإعادة إعمار قطاع غزة، وغيرهما من القضايا المهمة واليومية التي يفترض ألا تغيب عن جدول أعمال الهيئات

٨) اعتماد ضحايا الحرب شهداء في الدوائر المعنية في م. ت. ف. وتبني علاج الجرحى والمعوقين، والبحث في حلول بعيدة الأجل لقضية هؤلاء.

* * *

مما لا شك فيه أن التطورات التي شهدتها الحالة الفلسطينية في سورية، وفي قطاع غزة، وما تلاها من موجات هجرة، إلى الخارج، ونزوح داخلي، في ظل الدمار الشامل الذي لحق بالمتضررين، أمور من شأنها أن تضع حركة اللاجئيين، والنخب السياسية والمجتمعية المعنية بقضايا اللاجئيين وحق العودة، أمام واقع جديد يتطلب تطويراً ملموساً في الرؤية والتوجهات، وفي آليات التحرك في مختلف الميادين.

لقد بات حراك اللاجئيين، إن على المستوى الشعبي العام، أو على مستوى النخب ممثلة في منظمات المجتمع المدني ومؤسساته الأهلية، أمام مهمات ذات طبيعة مركبة.

ومهمة الدفاع عن حق العودة، ضد المشاريع البديلة، لا تزال في طليعة المهمات، وخصوصاً في ظل الحراك السياسي الذي تشهده الحالة الفلسطينية. فالمشروع العربي - الفلسطيني الذي قُدم إلى مجلس الأمن الدولي، في نهاية العام المنصرم، وفيه تلويح واضح بالتنازل عن حق العودة إلى الديار والأماكن لمصلحة حل آخر "متفق عليه" مع الجانب الإسرائيلي، صاغت إيطاره العام مبادرة السلام العربية التي كانت قد تجاهلت في نصوصها أي ذكر لحق العودة. وهذا مع التذكير بأن فكرة "الحل المتفق عليه" هي في الأساس واحدة من بنات أفكار الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيرس

الذي سرّبها في كتابه الشهير "زمن السلام" باللغة الفرنسية، يوم كان وزيراً لخارجية الكيان في حكومة يتسحاق رابين، وفي ظل موجة الوهم التي اجتاحت بعض الأوساط الفلسطينية، بقرب الوصول إلى تسوية للصراع. وقد وردت فكرة "الحل العادل والمتفق عليه" في كتاب بيرس، كحل بديل لحق العودة للاجئين إلى الديار والأماكن، والأمر الخطر هو أن الجامعة العربية في قمة بيروت في سنة ٢٠٠٢ تبنت المشروع الإسرائيلي كما صاغه بيرس، والأكثر خطورة أن المفاوضات الفلسطينية تبني، هو الآخر، هذا المشروع الإسرائيلي، وحاول أن يقدمه باعتباره مظلة سياسية عربية للتخلي عن حق العودة.

لذا، نعتقد في هذا السياق، أن الدفاع عن حق العودة، والتصدي للمشاريع البديلة، سيبقى مدرجاً في جدول أعمال حركة اللاجئيين، وفي الإطار ذاته ننبّه إلى المشروع الفرنسي المدعوم أميركياً، والذي يجري التحضير لإعادة تقديمه إلى مجلس الأمن، في ظل غطاء عربي - فلسطيني سيكرر هو الآخر، الدعوة إلى حل قضية اللاجئيين تحت سقف "الحل العادل المتفق عليه"، وتحت سقف "مبادرة السلام العربية". إن انشغال حركة اللاجئيين بالشأن الاجتماعي الناتج من الأوضاع المستجدة في الدول العربية، والتي تركت أثارها السلبية على الوجود الشعبي الفلسطيني، يجب ألا يلهينا إطلاقاً عن التنبيه إلى خطورة التحركات السياسية الهادفة إلى استغلال الأوضاع الشعبية الفلسطينية المنكوبة اجتماعياً، كي تمرر مشاريعها على حساب حق العودة للاجئين. إلى جانب ذلك طغت على الاهتمامات القضايا المعيشية اليومية، وخصوصاً في ظل تدهور الأوضاع العربية التي طالت أكثر

اللاجئين إلى دول المهجر في أوروبا. فهؤلاء الذي لجأوا إلى أوروبا يحملون في ذاكرتهم كوابيس تحتاج إلى زمن كي تخف وطأتها، فضلاً عما سيلاقونه من صعوبات في الاندماج، وهو ما يضعهم في الوقت نفسه أمام خطر الابتعاد عن الانخراط في الحراك الوطني، وخصوصاً أن دول اللجوء تشجع على مثل هذا الابتعاد، الأمر الذي يدعونا إلى أن نفكر معاً في تعديل آليات عملنا وخططها، وتعديل وجهات اهتماماتنا السياسية والاجتماعية.

إن الواجبات الملقاة على عاتق السلطة السياسية الفلسطينية مهمة، بل شديدة الأهمية، لكن تفعيل المجتمع المدني الفلسطيني، والعمل على ترميم انهياراته هنا وهناك، وتعزيز مفاصل عناصره، أمور لا تقل أهمية عن الحراك الرسمي. ■

من تجمّع فلسطيني (سورية؛ اليمن؛ العراق؛ ليبيا) بتداعياتها المعقدة، وهو أمر أعاد انتشار اللاجئين الفلسطينيين بطريقة أخرى. فقد زادت أعدادهم في لبنان (الذي لجأ إليه ٤٥,٠٠٠ لاجئ فلسطيني تقريباً)، وكذلك في أوروبا، وخصوصاً البلاد الإسكندنافية، ومصر، والجزائر. وهذه التطورات، بإحداثها تغيرات في خريطة الانتشار الفلسطيني اللاجئين، تملي على حركة اللاجئين، وخصوصاً النخب الناشطة في ميدان الدفاع عن حق العودة، واجبات جديدة تفترض تعديلاً في الاهتمامات.

لم يعد يكفي الوقوف أمام القضايا المبدئية، كالتمسك بحق العودة، وإنما بتنا أمام واقع يتطلب سياسات جديدة تعتمد إغاثة المنكوبين بشكل رئيسي، وتوفير أدوات حراك سياسي اجتماعي في صفوف

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

هجرة أو تهجير ظروف وملابسات هجرة يهود العراق

عباس شبلق

٣٠٨ صفحات ١٢ دولاراً